

ازمة القطن

القطن وتاريخ زراعته في مصر — في عهد محمد علي وخلفائه — صيرورته محصولا رئيسيا — الأزمات التي توالت عليه من زراعته حتى الآن — تقييد مساحاته — حالة القطن الآن

يرجع ظهور القطن إلى أقدم عصور التاريخ . إذ كانت نباتا شعريا متوحشا يظهر وينمو من تلقاء نفسه نمو الحشائش والأعشاب . ثم لما عرف الانسان القديم مزيته جد في زراعته وتخير أجود أنواعه على انه لوجود القطن المتوحش في قارات شتى : آسيا وأفريقيا وأمريكا وفي مناطق مختلفة من هذه القارات ، كثرت أنواع القطن . واختلف العلماء في ردها إلى اصول ثابتة : فالعالم ثيام جعلها ثلاثة أنواع وجعلها تودارو ٥٤ نوعا وهكذا .

ويرى جورج وات أن للقطن خمسة أنواع : ١ - قطن هاواي ، وهو لايزرع لأنه معمر وليس حوليا و ٢ - نوع أسيوي معمر و ٣ - نوع أمريكي به بزور ذات زغب وشعر و ٤ - ونوع بزوره عارية و ٥ - نوع عاري البزور لايزرع .

على أن هذه الأنواع الأصلية للقطن قد تطورت ينقل البزور من مكان إلى آخر وبالتأثر بظروف جديدة ، وبجراحة الشمس وحالة الجو وطريقة الري

عرفت زراعة القطن في الهند قبل الميلاد بقرون عديدة . ومن الهند انتقلت زراعته الى بقية البلاد الآسيوية : الصين واليابان والبن وأرض الجزيرة والشام ثم الى أفريقيا : في مصر والسودان والحبشة وغيرها

واختلف المؤرخون فيما إذا كان القطن زرع بمصر قبل الميلاد أو بعده . ذلك لأن مختلفات الفراعنة بها أقمشة من الكتان لا من القطن ، ولأن هيروdot المؤرخ لم يذكر القطن في تاريخ مصر . على أن المؤرخين أجمعوا على أن زراعة القطن في مصر كانت

موجودة بعد الميلاد وفي القرن الثاني منه خصوصاً . ولكن كانت زراعته محدودة . وليس لها من الشأن ما الزراعات والمنتجات الأخرى . وكان يزرع عادة لمجرد الزينة لا للاستغلال وكان القطن المصرى فى أول أمره أفريقيًا ثم زرع القطن الأسيوى فى مصر بعد الفتح الإسلامى . وكان قطننا خشناً قصير الشعرة .

وبدأ الاهتمام بزراعة القطن اهتماماً جدياً أدت إلى صيرورته محصولاً رئيسياً فى عهد محمد على مؤسس الأسرة المالكة فان مسيو جوميل المهندس الفرنسى قد اختاره الباشا لتنظيم مصانع النسيج فى مصر . وفى أثناء قيام مسيو جوميل بمهمته وجد قطناً أبيض اللون ناعم للممس طويل الشعرة فى حديقة محمد محو الأورفى بك ببولاق ، ومحو بك هذا كان من مديرى السودان . فعرض مسيو جوميل القطن المذكور على محمد على باشا . فأعجب بجمال هذا القطن وأمر بتجربة زراعته فى المطرية وفى بعض حقول القليوبية . فنجحت التجربة . وبيع المحصول الجديد منها فى تريستا ، التى كانت تابعة للإمبراطورية النمسا . وأعجبت به مصانعاها . فأمر محمد على بتعميم زراعته فى الوجه البحرى . وظهر القطن المصرى فى أسواق فرنسا وإنجلترا إلى جانب الأقطان الهندية والأمريكية . وكان القمح فى مصر هو أهم محاصيلها الزراعية . فأخذت زراعة القطن تنافسه وعين محمد على باشا الخبراء من الشام وأمر بكا لتجويد زراعته وانتقاء بزوره وكان القطن احتكاراً للحكومة التى تتولى بيعه للخارج

الحروب الأهلية الأمريكية — على أن زراعة القطن فى مصر لم تبلغ غايتها إلا بتأثير الحرب الأهلية فى أمريكا بين سنتى ١٨٦١ و ١٨٦٥ إذ ارتفعت أسعار القطن . فبعد أن كان الصادر من القطن ٣٠٠٠٠٠٠ قنطار بلغ فى سنة ١٨٦٥ مليونى قنطار . وكان ثمن القنطار ٥٢ ريالاً . وصار القطن هو المحصول الرئيسى .

أول أزمة للقطن سنة ١٨٧٦ — انتهت الحرب الأهلية الأمريكية وعاد الأمريكيون إلى حقوقهم ، وإلى التوسع فى زراعة القطن وعقد الصفقات مع الخارج

بشمن زهيد لحاجتهم إلى المال . فهبطت الأسعار حتى أصبح سعر القنطار من الأشموني ١٣ ريالاً . فأحدث ذلك في مصر أزمة مالية شديدة . وهبطت الصادرات من القطن إلى مليون قنطار فقط أى خسرت مصر مبلغ ٩٢٠٠٠٠٠٠٠ ريال بهبوط مقدار الصادرات وسعره . وكانت أزمة شديدة جدا سنة ١٨٧٦

التوسع في زراعة القطن — على أن هذا لم يمنع توسع أصحاب الشفالك والأبعاد في زراعة القطن لأن سعر مبيعه كان ، على كل حال ، خيراً من أسعار الحاصلات الأخرى . فبلغت الصادرات من القطن بين سنتي ١٨٧٦ و ١٨٩٠ ما يقدر بنحو ثلاثة ملايين من القناطير . وكانت مصر تزرع عندئذ من القطن ، الصنف المعروف بالأشموني فظهر صنف جديد اسمه العفيفي فجاء محصوله . وزادت المساحة المزروعة قطناً وصارت زيادة المساحة تعوض من هبوط الأسعار

الأزمة الثانية سنة ١٨٩٤ — في سنة ١٨٩٤ حدثت أزمة ثانية . إذ هبط سعر القطن إلى ٧ ريالات للقنطار . كما هبطت مرتبته مما حمل غزالي لانكشير على الشكوى منه .

أدت هذه الشكوى إلى اهتمام مصلحة الزراعة (كانت الزراعة مصلحة تابعة لوزارة الأشغال قبل أن تصير وزارة سنة ١٩١٤) بابتكار أصناف جديدة . وكان تاج الأصناف السلالة الجديدة التي أنشأها مسيو سكلاريديس . وحسب اسمه إلى اليوم . فبرز تفوق القطن المصري السكلاريديس على جميع أصناف القطن في العالم وذلك لامتيازها بنعومة اللمس ومتانة التيلة وطول الشعرة

الأزمة الثالثة سنة ١٩١٠ — واستمرت زراعة القطن في الانتشار وظهرت في الوجه القبلي بتحويل مدير ياته الشمالية من رى حياض إلى رى صيفي . فبلغ محصول القطن سنة ١٩١٠ — ٥٧٠٠٠٠٠٠ قنطار فأدت هذه الزيادة إلى هبوط السعر .

و بلغ محصول القطن سنة ١٩١٣ — ٧٦٦٤٠٠٠ قنطار وسعر القنطار حوالي ٤٠٠ قرش . وكانت البلاد تتمتع ببسر ورخاء .

الوزمة الرابعة — لكن نشبت الحرب العالمية الكبرى سنة ١٩١٤ فهبط سعر القنطار حوالي ١٢ ريالاً . فقررت الحكومة المصرية تحديد زراعة القطن في ثلث الزمام سنة ١٩١٥ فكان محصولها ٤٧٧٥٠٠٠ قنطار سعره حوالي ٤٠٠ قرش . وهذا أول تحديد للمساحة

رشاء سنة ١٩١٩ — وفي مدة الحرب وضعت السلطة العسكرية البريطانية يدها على محصول القطن لتمنع تسربه إلى أعداء الحلفاء لأن القطن كان عنصراً مهماً في عمل الذخائر الحربية . وبعد الهدنة رفعت السلطة العسكرية رقابتها على القطن وتحديدها لسعره الذي كان لا يتجاوز ٨٠٠ قرش وكان من تأثير عقد الهدنة وعقد مؤتمر الصلح وعود المحاربين من ميادين القتال أن ظهرت حركة هائلة في أعمال المصانع وكان العالم جائعاً من ناحية المصنوعات والأقمشة . وتنافست الأمم في الصناعة . واشتد الطلب على القطن المصري . فارتفع سعر القنطار حتى بلغ ٤٨ جنيهاً . وكان لذلك تأثير عظيم في نشر الرخاء ورواج التجارة ونشوة طبقة جديدة من الأغنياء أصحاب الملايين لارتفاع سعر الفدان إلى ٥٠٠ جنيه ولبلوغ ثمن المحصول القطنى ٩٠٠٠٠٤٧٨٩٠٠٠ جنيه

الرخاء والسياسة — ولأن الأمة المصرية أمة زراعية معتدلة المناخ تتمتع بماء النيل ويرويهما ماؤه في غير عناء وأرضها خصبة ، فإن الأمة المصرية كانت على غير ما عليه الأمم الصناعية أو التي تكافح الطبيعة وتنتظر غوثها السماوى للتمسك من الزراعة ، هي أمة يحفزها كثرة المال بين أيدي أبنائها للنشاط والشجاعة ولمضاعفة الهمة في سبيل الاستقلال . ويلاحظ أن بنك مصر الذي كان حلاًماً من الأحلام أمكن انشاؤه في وسط ذلك الرخاء الذي لم تر مصر له مثيلاً .

الوزمة الخامسة — أدى ارتفاع أسعار المحصول إلى توسع جديد في زراعة القطن فصار الزراع في المديرية الجنوبية بالوجه القبلى يزرعون في الحياض . وبلغ الفلاحة م — ٥

المحصول سنة ١٩٢٠ — ٢٦٦٠٠٠ ر. قنطار . وهبطت الأسعار إلى الربع وأقل . وحلت بالبلاد أزمة جديدة — كانت في الواقع أزمة للمستأجرين لأنهم تنافسوا في المزايدة على إيجار الأقطان حتى بلغ إيجار بعض الأقطان في مديرتي المنيا وأسيوط ١٥٠ جنيتها . وهو ثمن كان الى وقت قريب سعراً معقولاً لشراء هذا الفدان لا مجرد استئجاره للزراعة سنة واحدة !

محمد بن المساعة للمرة الثانية — تدخل المشرع لحماية المستأجرين بإنشاء لجان لتخفيض قيمة الايجارات عن سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ . وصدر قانون بتحديد زراعة القطن بثلاث الزمام فقط لسنة ١٩٢٠ الزراعية . وأعيد العمل به سنتي ١٩٢٢ و١٩٢٣ . ولكن تطبيق القانون كان متراخيا . واستقرت العلاقات بين الملاك والمستأجرين وكان متوسط سعر ايجار الفدان حوالي العشرين جنها في السنة . وهبط سعر القطن سنة ١٩٢٦ . فاصدرت الحكومة قانونا يحدد المساحة بثلاث الزمام لمدة ثلاث سنوات : ١٩٢٧ و١٩٢٨ و١٩٢٩ .

اللزومة السادسة — هبطت أسعار القطن في سنة ١٩٢٩ . وقررت الوزارة العادلة ، التي الفت اذ ذاك للاشراف على الانتخابات البرلمانية التدخل في سوق القطن مشتريه ، ولتوالى هبوط الأسعار ومطالبة كبار الزراع الذين احتفظوا باقطانهم باستمرار التدخل واصلت الوزارة النحاسية سياسة التدخل و بعد عودة الوفد الرسمي للمفاوضات وكان وزير المالية من أعضائه عقد حضرته عدة اجتماعات من أعضاء البرلمان ومن تجار القطن الاجانب والمصريين للبحث في هل من المصلحة استمرار الحكومة في التدخل مع تدهور القطن الى أسعار تراوحت بين ٢٠ و١٦ ريالاً مع ان أسعار الحكومة كانت بين ٢١ و٢٧ ريالاً ، ام المصلحة في وقف الشراء .

وقد اهتمت أنا شخصياً بهذه المسألة وحدثت بعض التجار الأجانب في الاسكندرية وبعض كبار المصريين ونشرت هذه الاحاديث في « الاهرام » شهر يونيه سنة ١٩٣٠ . وكان من رأى التجار الاجانب استنكار سياسة التدخل وكان رأى كبار الزراع المصريين استحسان سياسة التدخل ثم استقالت الوزارة النحاسية قبل البت في هذه المسألة . ولما كان رأى دولة رئيس الوزارة الصديقة عدم التدخل فقد قررت الوزارة ذلك فيما بعد

الأزمة الحالية — ان أزمة أسعار القطن التي بدأت سنة ١٩٢٩ استمرت سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ أو في النصف الأول من هذا العام . وكان من نتائجها وقوع مصر في أزمة مالية قاسية ، هي التي توجهنا إلى الريف لاستطلاع خبرها وادراك مداها . وتضمنت هذه الأزمة كما رأينا في الريف ما يأتي :

- ١ — عجز المستأجرين عن دفع الايجارات
- ٢ — عجز الملاك المدنيين عن سداد ديونهم
- ٣ — صدور أحكام بنزع الملكيات والبيع الاجباري
- ٤ — هبوط اثمان الأطنان — أحيانا إلى الثلث والربع
- ٥ — عدم تغذية الاطيان بحاجتها من السماد والتقاوى الجيدة
- ٦ — ترك بعض الاطيان من غير زراعة
- ٧ — هبوط الايجارات هبوطاً فاحشاً
- ٨ — اضطراب الكثير من الملاك لزراعة أطيانهم بانفسهم وعلى نفقتهم
- ٩ — صعوبات شديدة في تحصيل الضرائب ونحوها .
- ١٠ — اشهار افلاس مئات التجار
- ١١ — تخيير البؤس والجود على القرى .
- ١٢ — تحديد الحكومة مساحة الزراعة القطنية بربع الزمام
- ١٣ — انتشار زراعة الغلال خصوصا بعد اقامة الحواجز الجمركية على الغلال الخارجيية .

١٤ — قلة الواردات والصادرات

المساحة القطنية — بلغت مساحة الأطنان المزروعة قطناً ٢٠٨٢٤٢٠ فداناً في سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ و ١٠٩٣٧٠١ فداناً ، وباعتبار أن متوسط محصول الفدان ٣٩٦ ومقدار المحصول المنتظر ١١٨ ر ٣٨١٧ قنطارا فاذا قدرنا متوسط ثمن القنطار بمبلغ ١٥ ريالاً . كان ثمن محصول القطن المصرى هذا العام ٧٧٠ ر ٢٥٦ ر ٥٧ ريالاً . أى بان الثمن كله يكون ١٢ مليون جنية وكسور . في حين أن مصر باعت سنة ١٩١٩ محصولها بمبلغ ٩٧ ر ٨٤٩ ر ٠٠٠ جنيها .

مسألة القطن الرى - فى طوافى بالمزارع رأيت زراعة القطن ولاحظت أن فى

الوجه القبلى كان محصول الفدان أوفر منه فى الوجه البحرى . وانه جاد فى زراعات كبار الملاك باكثر منه عند صغارهم وعند المستأجرين . وذلك لأن الملاك فى الوجه القبلى أقل ديونا من زملائهم فى الوجه البحرى ولذا فهم أقدر على شراء السماد الكافى الوافى والتقاوى الجيدة والانفاق على عمليات الزراعة من ادارة آلات الرى والدرس والحراث . فقد جاد الفدان فى كثير من زراعات آل عبد الرازق بمقدار يتراوح بين ٧ و ٨ قناطير . وفى زراعات آل شعراوى بين ٦ و ٧ قناطير . أما فى مديرى الغربية والبحيرة فقد كان أحسن الزراعات عند الأهالى ما يوجد باربعة قناطير . وهناك ما جاد بقنطار وقنطار ونصف وبعض الأفدنة أعطى ثلاثة ارباع القنطار

ان الزارع المصرى فى حاجة إلى المال الكثير لينفقه على زراعته . ولكننى لاحظت أن الفلاح المصرى كثير الجهل بطرق الزرع . فهو يلقي البزور جزافا . ويروى الزرع جزافا . ويحجى جزافا . أى كل شىء بالتسكال ! ولاحظت غياب حضرات مفتشى الزراعة وان عملهم فى الأقاليم قاصر على تحرير محاضر الخلفات مع أن واجب موظفى الزراعة فى الأقاليم هو ارشاد الفلاحين الى الزراعة الفنية عملا . وتعليمهم القاء البزور وتسميد الأرض والرى . ففى زراعة القطن مثلا يفهم جمهور الفلاحين ، ما عدا القليل ، ان الرى هو كل شىء . حقيقة أن القطن يحتاج إلى ماء كثير . ولكن لا يكون الرى جزافا .

لقد آذنت أسعار القطن منذ سبتمبر الماضى بالتحسين . حتى ندم الزراع على قلة ما زرعو منه وطلبوا اطلاق زراعته . وامتياز زراعة القطن على غيرها من الزراعات ان القطن المصرى يصدر للخارج فيعود تقودا جديدة . أما الحاصلات الزراعية الأخرى فانها تستهلك فى الغالب محليا . ولذا سيظل القطن محصولا رئيسيا . وسيظل بارومتر الازمات فى مصر .

عبد الله حسين المحامى